**الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية تطالب الدولة بالاهتمام بالمسألة اللغوية في شموليتها كما جاء بها الدستور**

**2 يونيو 2013**

 **على إثر الخبر الذي نشر البارحة في الصفحة الأولى من جريدة وطنية مفاده أن لقاء سيتم بمجلس النواب المغربي لمناقشة " قانون اللغة العربية و آليات التنزيل " غدا الأربعاء 3 يوليوز2013، تؤكد الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية أن المسألة اللغوية بالمغرب يجب أن تكون محط اهتمام و دراسة وحوار عميق في شموليتها من طرف الدولة المغربية ككل ، لا من فريق نيابي داخل البرلمان بتنسيق مع ائتلاف يعرف المتتبعون للشأن اللغوي بالمغرب من أي رحم خرج و من كانت القابلة عند ولادته غير الشرعية و لأي غرض خرج إلى حيز الوجود .....القضية اللغوية بالمغرب قضية تهم جميع المغاربة و بالتالي ، فالجمعية المغربية لحماية اللغة العربية تعتبر أن هذا اللقاء من طرف الفريق النيابي الممثل للحزب الذي يقود الحكومة، يأتي لذر الرماد في العيون و إعطاء الشرعية لمولود يبدو أنه تابع للحزب الذي يقود الحكومة الحالية، و الذي كان عليه أن ينكب على دراسة الوضعية اللغوية في شموليتها ،لا أن يجزأها، تلافيا لكل الحزازات الوخيمة العواقب و الانزلاقات التي قد تفضي إلى الفوضى في المجتمع ،كما كان عليه أن يجتنب الظهور بالمدافع الوحيد ،عن طريق فريقه البرلماني ، عن جزء فقط ،رغم أهميته، من قضية تهم جميع المواطنين في شموليتها، مجتمعا سياسيا و مجتمعا مدنيا برمتيهما، وهي قضية من أولى الأولويات أكد عليها الدستور المغربي بكل وضوح...**

**..**